



المحكمة بالطلب من وكيل المشتكى عليه بتحديد الأسئلة التي يرغب بتوجيهها للمشتكى ، وعندما حددها قررت المحكمة رفض إجازة هذه الأسئلة مما يعني عدم السماح له باستكمال مناقشة المشتكى ، مما يشكل خرقاً لضمانة حق الدفاع للمتهم .

٢. أخطأت محكمة استئناف عمان ومن قبلها محكمة صلح شمال عمان بأنهما لم تأخذنا بعين الاعتبار الإقرار القضائي الصادر من المشتكى نفسه في القضية الصلاحية الجزائية ذات الرقم ٢٠٠٧/٢٥٠٢ صلح شمال عمان ، حيث يقر المشتكى بأن المشتكى أعطاه خمسة شبكات تأمينية بما فيها الشيك موضوع هذه القضية كما هو واضح من محضر جلسة يوم الأربعاء ٢٠٠٨/٣/١٢ المبرز على الصفحة ٥٦ من محضر القضية ٢٠٠٧/٦٤٧٨ ولما لم تفعل المحكمة ذلك يكون حكمها حقيقياً بالقبض .

## القول

ببعد التدقيق في أوراق الدعوى والمداول قانوناً نجد أن وقائع الدعوى تتحصل بأنه بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٢٤ تقدم المشتكى / المدعى بالحق الشخصي ( بشكوى مع ادعاء بالحق الشخصي لدى محكمة صلح جزاء شمال عمان بمواجهة المشتكى عليه (( المدعى عليه )) بالحق الشخصي (١) شك لا يقابله رصيد قائم ومعم للدفع مع المطالبة بمبلغ وقدره ٨٩ ألف دينار أردني قيمة الادعاء بالحق الشخصي .

حسب التفصيل الوارد باستدعاء الشكوى .

وبعد إجراء المحاكمة وسماع البيانات أصدرت محكمة صلح جزاء شمال عمان قرارها بالدعوى رقم ٢٠٠٨/٦٤٧٨ تاريخ ٢٠٠٨/٧/٢٠ قضت فيه بما يلي :-

[ ... و عليه وتأسيساً على ما تقدم تقرر المحكمة ما يلي :-

١. عملاً بأحكام المادة ١٧٧ من قانون الأصول الجزائية إداة المشتكى عليه (( المدعى

عليه بالحق الشخصي (( بحرم إصدار شيك بدون رصيد بحدود المادة ٤٢١ عقوبات والحكم عليه عملاً بذات المادة بالحبس لمدة سنة واحدة والرسوم والغرامة مائة دينار والرسوم .

٢. فيما يتعلق بالإدعاء بالحق الشخصي ... وعملاً بأحكام المادتين (( ١٠ و ١١ )) من قانون البيئات والمادة ٢٧٨ من قانون التجارة إلزام المشتكى عليه بالحق الشخصي والبالغة (( ٨٩ ألف دينار )) وتضمنيه الرسوم والمصاريف ومبلغ (( ٥٠٠ )) دينار أتعاب محاماة والفائدة القانونية من تاريخ عرض الشيك على البنك المسحوب عليه وحتى السداد التام ... )) .

لم يرتض المشتكى عليه  
جزء شمال عمان بالدعوى رقم (( ٢٠٠٧/٦٤٧٨ )) المشار إليه بأعلاه فطعن فيه استئنافاً لدى محكمة استئناف جزاء عمان .

وبتاريخ ٢٠٠٩/٤/٧ أصدرت محكمة استئناف عمان قرارها بالدعوى رقم ٢٠٠٩/١١٨٤٠ صلح جزاء والذي قضت فيه برد الاستئناف موضوعاً وتأييد الحكم المستأنف وتضمن المستأنف الرسوم والمصاريف ومبلغ ٧٥٠ ديناراً أتعاب محاماة عن مرحلتي التقاضي .

وبتاريخ ٢٠٠٩/٧/٢ تقدم رئيس النيابة العامة المنتدب بهذا الطلب إلى محكمتنا وفق أحكام المادة ١/٢٩١ من الأصول الجزائية يطلب بموجبه نقض الحكمين الصادرين في الدعويين رقم ٢٠٠٧/٦٤٧٨ صلح جزاء شمال عمان و ٢٠٠٩/١١٨٤٠ استئناف جزاء عمان للأسباب الواردة في الطلب .

وفي الرد على ذلك يتبين لمحكمتنا من الرجوع لأحكام المادة ٢٩١ من قانون أصول المحاكمات الجزائية التي قدم هذا التمييز بالاستناد إليها بأنها لا تجيز التمييز بأمر خطي من وزير العدل إلا للسببين التاليين :-

١. إذا كان في الدعوى إجراء مخالف للقانون .
٢. إذا صدر فيها حكم أو قرار مخالف للقانون .

والفرض من هذا النص المحافظة على حكم القانون واستقامة تأويله .

أما السبب الأول فهو يتعلق بمخالفة القواعد المقررة في قانون أصول المحاكمات الجزائية أي مخالفة الإجراءات التي أوجب هذا القانون مراعاتها .

أما السبب الثاني فهو يتعلق بمخالفة القرار للقانون وقد اجمع الفقه والقضاء على أن مخالفة القانون تقع على ثلاثة صور :-

- الأولى :- مخالفة القانون بترك العمل بنص قانوني لا يحتمل التأويل .
- الثانية :- الخطأ في تطبيق القانون بإصمال نص قانوني لا ينطبق على الدعوى .
- الثالثة :- إعطاء النص الواجب تطبيقه معنى غير معناه الصحيح .

وهذا المفهوم هو ما قررتة المادة ٢٧٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية الباحثة عن أسباب التمييز التي يجوز قبولها .

وبناء على ذلك فإن أسباب التمييز المقدم بمقتضى المادة ٢٩١ المشار إليها آنفاً يجب أن تنصب على الأمور القانونية بالمعنى المتقدم ذكره ولا يجوز أن تنصب على الأمور الواقعية إذ أن إثبات هذه الأمور يدخل في مطلق تقدير محكمة الموضوع فهي حرة في تقدير الدليل المقدم لها تأخذه إذا اقتضت به وتطرحة إذا تطرق فيه الشك إلى وجدانها وليس لمحكمة التمييز أن تستأنف النظر بالموازنة والترجيح والتعديل فيما يكون قد قدم من الأدلة إثباتاً لوقائع الدعوى أو نفيها إلا أن الاجتهاد قد استقر على أن الحالات التالية داخلة في مفهوم مخالفة القانون وهي :-

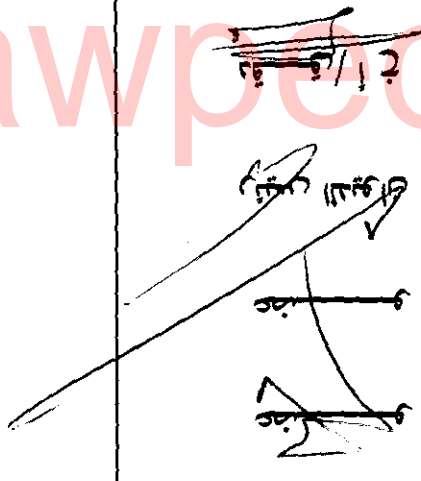
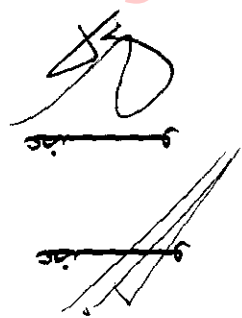
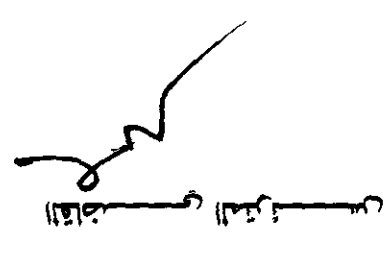
- أ. أن تكون الأدلة التي استندت إليها محكمة الموضوع في الإدانة وهمية وغير موجودة .
- ب. أن تكون الأدلة موجودة ولكن مناقضة لما أثبتته الحكم بالإدانة .
- ج. أن تكون الأدلة غير متناقضة لما أثبتته الحكم ولكن يستحيل عقلاً استخلاص الواقعة منها كما فعلت محكمة الموضوع .

وعن السبب الأول ممن أسسباب طلب النقض





lawpedia.jo

٢٠٠٩/٧/٧

٢٠٠٩

٢٠٠٩/٧/٧